

Distr.
GENERAL

A/RES/47/177
1 March 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/47/717/Add.1)]

العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا (١٩٩١-٢٠٠٠) - ٤٧٧/٤٧

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٧/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي أعلنت بموجبه الفترة ٢٠٠٠-١٩٩١ العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا، والى مقررها ٤٥٨/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن برنامج العقد الثاني،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي اعتمد بموجبه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، والذي يحدد العقد الثاني بوصفه برنامجاً رئيسياً للتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن العقد الثاني،

وإذ تشدد على الحاجة إلى إدماج برنامج العقد الثاني في الإطار العام لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، وبصفة خاصة التزام البلدان الإفريقية والمجتمع الدولي بتشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي في إفريقيا على النحو المبين في الفقرات ذات الصلة من البرنامج الجديد،

وإذ تشير إلى النصوص ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية^(١)،

^(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٤-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تضع في اعتبارها القرار GC.4/Res.8 المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الصادر عن المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي اعتمد فيه المؤتمر العام برنامج العقد الثاني بوصفه أحد البرامج ذات الأولوية العليا لتلك المنظمة، وأوصى بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٢^(٣)،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا القرار ٧٣٩ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الذي اتخذه المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا^(٤) واعتمد فيه برنامج العقد الثاني، والمقرر ١ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢^(٤)، الذي أوصى فيه المؤتمر الوزاري بأن تعتمد الجمعية العامة البرنامج في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٢، وأن تزود اللجنة الاقتصادية لافريقيا بموارد كافية لتمكينها من دعم البلدان الافريقية والمنظمات الافريقية دون الأقليمية في تنفيذ برامجها للعقد الثاني،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجوانب المتعلقة بالتنمية الصناعية من البرنامج الخاص لافريقيا التابع للبنك الدولي،

وإذ تدرك النداء الذي وجهه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في قراره CM/Res.1399 (LVI) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى الجمعية العامة لكي تعتمد، في دورتها السابعة والأربعين، برنامج العقد الثاني، وما أعرب عنه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية من تأييد لذلك البرنامج في مقرره AHG/Dec.2(XXVIII) المؤرخ ١ تموز/ يوليه ١٩٩٢،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١٤/٤ المؤرخ ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٢ الذي أيد فيه المجلس البرنامج وأوصى فيه، في جملة أمور، بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين،

١ - تعتمد برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا، بما في ذلك العناصر الوطنية ودون الأقليمية والإقليمية الواردة فيه:

.GC.4/INF.4 (٢) انظر

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ١٣ (E/1992/33)، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٤) المرجع نفسه، الفرع باء.

٢ - تقرر تعديل مدة برنامج العقد الثاني، المحددة في قرارها ٤٤/٢٣٧، بحيث تشمل السنوات من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢.

٣ - تحيط العلم بالجهود المبذولة فعلاً في إفريقيا لتهيئة بيئة تجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتدعو إلىبذل المزيد من الجهد في هذا الصدد، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم التغييرات المدخلة على السياسات في البلدان الإفريقية؛

٤ - تحت البلدان الإفريقية والمؤسسات المالية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على اتباع نهج متكامل لتنفيذ العقد الثاني، مع إيلاء المراقبة التامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات^(٥)؛

٥ - تحت المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا، والمؤسسات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والدول الإفريقية، والمنظمات الإفريقية دون الأقليمية والإقليمية، على أن تدمر في تنفيذ العقد الثاني النصوص ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(٦)؛

٦ - تنشد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مؤسسات التمويل الثنائي والمتعلقة بالأطراف، أن تزيد بصورة ملحوظة المساهمات التي تقدمها للقطاع الصناعي في البلدان الإفريقية بما يضمن التنفيذ الناجح والمطرد لبرنامج العقد الثاني؛

٧ - تحت المؤسسات المالية الدولية، وبصفة خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الإفريقي، على ضمان الدعم الكامل لبرنامج العقد الثاني والتنفيذ الفعال لبرنامج على الصعيدين الوطني ودون الأقليمي؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للجنة الاقتصادية لافريقيا الموارد الكافية لتمكينها من مساعدة البلدان والمنظمات الإفريقية بفعالية على تنفيذ البرنامج الحالي للعقد الثاني؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومع المؤسسات والوكالات ذات الصلة من منظمة الأمم المتحدة، ومع الدول الإفريقية والمنظمات الإفريقية دون الأقليمية والإقليمية، بتقييم تنفيذ برنامج العقد الثاني في منتصفه، في عام ١٩٩٨، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وأن يقدم أيضاً إلى الجمعية العامة كل سنتين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٣
٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

(٥) القرار ٤٦/١٥١، المرفق، الفرع الثاني.